مجلة الدراسات الإيرانية

Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثانية – العدد الثامن – سبتمبر 2018

تصدر عن

RASANAH

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

International Institute for Iranian Studies

www.rasanah-iiis.org

المحاكم الثورية في إيران:
الشرعية القانونية والتوظيف السياسي

د.معتصم صديق عبد الله

باحث سياسي بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانيَّة

عقب انتصار الثورة الفرنسية استحدث الثوار محاكم خاصَّة أطلقوا عليها "المحاكم الثورية"، وسنُّوا مجموعة من التشريعات التي تجرِّم وتعاقب كل من يقف في وجه الثورة أو يَحُول دون تحقيق أهدافها وتثبيت أركانها. طبَّقَت بلدان عديدة التجربة الفرنسية للدفاع عن ثوراتها وانقلاباتها تحت أسماء عديدة، كمحاكم الأمن أو المحاكم الثورية أو محاكم الطوارئ أو المحاكم الإسلامية أو محكمة الشعب أو المحاكم الاستثنائية أو المحاكم غير العادية، وسواها من التسميات التي تتوحد في هدفها، وذلك تمييزًا لها من المحاكم المتخصصة، التي يُناط بها النظر في بعض الجرائم أو محاكمة فئات معيَّنة من المتهمين[1].

تشترك غالبية المحاكم الثورية في عدد من السمات، فهي تفتقر إلى المعايير الأساسية للإجراءات القانونية التي تؤدِّي إلى عدالة المحاكمات، وعدم منح المتهم حقّ الدفاع عن نفسه أو توكيل محام للدفاع عنه، كما أن المحاكمات التي تُجريها تلك المحاكم عبارة عن محاكمات ناجزة، أي سريعة، ولا يتوافر فيها سماع مفصَّل لوقائع الجرم والاتهام. وتهدف المحاكم الثورية من خلال السرعة في تنفيذ المحاكمات إلى تحقيق هدفين، أولهما إرضاء الشعور الثوري بالانتقام، وثانيهما التخلُّص من رموز الحكم السابق حتى لا يؤثِّروا في مسيرة الثورة. معظم هذا النوع من المحاكمات ينتهي بإعدام قادة النِّظام السابق[2]، وهو ما ينطبق على المحاكم الثورية الإيرانيَّة التي نفَّذَت مئات من الإعدامات بحق مسؤولين سابقين في نظام الشاه معظمهم من كبار المسؤولين وضباط وجنود الجيش والاستخبارات.

بين فقهاء القانون شبه إجماع على أن المحاكم المتخصصة تُعَدّ نوعًا من القضاء العامّ، وذلك بالنسبة إلى الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاصاتها والقواعد القانونية الخاصَّة التي تبرِّر تأسيسها، فضلًا عن توافر كل الشروط التي تنطبق في القضاء العامّ، ومنها أن يكون الدستور قد نصّ على أنها ضمن تشكيلات السُّلَطة القضائيَّة[3].

على سبيل المثال محكمة الطفل، وهي في الأساس فرع من المحاكم العامَّة، لكنها متخصصة في جرائم الأطفال. لكن على العكس من ذلك فإن المحاكم الجنائية الخاصَّة كالمحاكم الثورية الإيرانيَّة لا تقع في دائرة المحاكم العامَّة التي تمتلك صلاحية البَتّ في كل الجرائم التي لم ينصّ عليها القانون صراحةً ولم يحدِّد أنها ضمن اختصاصات المحاكم الخاصَّة[4]. وتشترك المحاكم الخاصَّة مع المحاكم المتخصصة في النظر في بعض الجرائم أو في محاكمة فئة خاصَّة من المتهمين، ولكن تختلف عنها في أنها محاكم مؤقَّتة[5].

ستحاول هذه الدراسة، تقديم إجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تدور حول الأسباب الحقيقية لتأسيس المحاكم الثورية، وماهية وشرعية هذه المحاكم (في ظلّ عدم ذكرها في الدستور الإيرانيّ)، فضلًا عن طبيعة الصلاحيات الواسعة الممنوحة لها، وأشهر وأبرز المحاكمات والإعدامات التي نفذتها منذ تأسيسها في 1979 حتى 2017، وطبيعة الانتقادات الموجهة إليها.

تفترض الدراسة أن هذه المحاكم تَحوَّلَت من أداة لمحاكمة المسؤولين في نظام الشاه الذين ارتكبوا جرائم (قبل وفي أثناء ثورة 1979)، إضافة إلى محاكمة كل من يهدِّد الأمن القومي الإيرانيّ، إلى أداة لضمان بقاء النِّظام الإيرانيّ والقضاء على

معارضيه والرافضين لتوجهاته. وتبني الدراسة هذه الفرضية انطلاقًا من إصرار النِّظام الإيرانّي على استمرار هذه المحاكم على الرغم من تأكيد "مجلس الثورة الإسلامية" الذي أسَّسه الخميني قبل أيام من انتصار الثورة في 1979، أن المحاكم الثورية محاكم استثنائية ومؤقَّتة وليست محاكم دائمة.

أولًا: المحاكم الثورية: النشأة والبنية والاختصاصات

تختلف نشأة وبنية واختصاصات المحاكم الخاصَّة من دولة إلى أخرى، فمثلًا الدستور الياباني منع منعًا قاطعًا في المادَّة 76 تشكيل هذا النوع من المحاكم، ودول أخرى كالصين وضعت هذا النوع من المحاكم جزءًا من صلاحيات الحكومة، لكن معظم دول العالَم مثل فرنسا يشترط أن يُذكر هذا النوع من المحاكم في دستور البلاد، أمَّا الدستور الإيرانيّ فلم يتطرق إلى المحاكم الثورية واختصاصاتها[6]. ويمكن استعراض نشأة وبنية واختصاصات المحاكم الثورية في إيران وموقعها من الدستور من خلال تناول العناصر التالية:

1- النشأة والبنية

تُعتبر "محاكم الثورة الإسلامية" إحدى المحاكم التي أسَّسها النِّظام الإيرانيّ في فبراير 1979، أي بعد أيام من انتصار الثورة وبتوجيه مباشر من مؤسّس النِّظام "آية الله الخميني" بهدف محاكمة المسؤولين السابقين في عهد الشاه الذي أطاحت به الثورة الإيرانيَّة، فضلًا عن محاكمة كل من شارك في نهب ثروات البلاد وأسهم في تدمير اقتصادها وكل من ثبت تورُّطه في قتل المواطنين وفي شنّ هجمات مسلَّحة في أثناء الثورة، إضافة إلى محاكمة كل من يقيم علاقات مع أي جهات أجنبية ضدّ المصالح الوطنية.

وَكَلَ الخميني إلى رجل الدين صادق خلخالي، الذي عُرف بـ"القاضي الأحمر" أو "جزَّار الثورة" بسبب كثرة أحكام الإعدام التي أصدرها بحقّ المناهضين للنظام، مهمَّة تشكيل هذه المحاكم، وعيَّنه رئيسًا لها.

نصّ قانون تشكيل المحكمة الذي اعتمده "المجلس الثوري" في مطلع أبريل 1979، على حلّ هذه المحكمة بعد الانتهاء من المهامّ المسندة إليها، لكنها أصبحت محاكم دائمة وجزءًا لا يتجزأ من السُّلَطة القضائيَّة، بعد أن أصدر المجلس الأعلى للقضاء قانون حدود اختيارات وصلاحيات المحاكم الثورية والنيابات التابعة لها في 1983[7].

من حيث التنظيم، فإن المحاكم الثورية تتمتع بصلاحيات ذاتية وليس بها هيئة

قضاة كما هو الحال في المحاكم العامَّة، بل تضمّ كل محكمة قاضيًا واحدًا فقط يحكم في كل القضايا التي ترفع إليه[8]، وذلك رغم خطورة وحساسية التهم التي قد تصل فيها الأحكام إلى حدّ الإعدام، كما أن الأدلة التي تُستخدم ضدّ المتهمين في المحاكم الثورية لا يُكشف عنها، أما أحكامها فهي نهائية ولا يجوز الاستئناف عليها[9] لكن يحق لرئيس المحكمة العليا أو المدعي العام نقض الأحكام الصادرة من قضاة المحاكم الثورية إذا كانت هذه الأحكام منافية للشرع والقانون أو إذا كان القاضي الذي أصدر الحكم غير مؤهَّل، أما أحكام الإعدام الصادرة من محكمة الثورة حول جرائم المخدِّرات فتكون أحكامًا نهائية ومُلزِمة إذا وافق عليها رئيس المحكمة العليا أو المدَّعي العامّ للدولة[10].

خلافًا للمحاكم العامَّة التي يمكن تشكيلها في كل المدن، فإن المحاكم الثورية توجد فقط في مراكز المحافظات، إضافة إلى بعض المدن التي ترى السُّلْطة القضائيَّة أنها مهمَّة لتشكيل هذا النوع من المحاكم. وقد يكون موقع ومسرح الجريمة في منطقة بعيدة عن عاصمة المحافظة التي تتبعها، وفي هذه الحالة يجب إرسال المتهم إلى أقرب محكمة للثورة[11].

2- الإشكالية الدستورية

نشأت المحاكم الثورية خارج إطار الدستور الإيرانيّ ثم صارت لها صلاحيات تفوق صلاحيات كل المحاكم الأخرى، وتحولت من أداة لمحاكمة المسؤولين في نظام الشاه الذين اتُّهموا بارتكاب جرائم قبل وفي أثناء ثورة 1979، إلى أداة لمحاكمة كل من يهدّد الأمن القومي وكل من يعارض النِّظام الإيرانيّ وتوجهاته.

أفرز عدم إلغائها من المنظومة القضائيَّة، وتوسُّع صلاحياتها، عددًا من الأسئلة، من قبيل: ما فلسفة استمرار هذه المحاكم إلى يومنا هذا؟ وما دام النِّظام الإيرانيّ يرى أنها محاكم قانونية أُلحِقَت بالسُّلْطة القضائيَّة، فلماذا لم تُذكَر في الدستور؟ وهل تقتضي مشروعية هذه المحاكم أن ينصّ عليها الدستور؟

أطلق "مجلس الثورة الإسلامية" الذي أسَّسه الخميني قبل أيام من انتصار الثورة في 1979[12] على المحاكم الثورية اسم "المحاكم الاستثنائية للنظر في الجرائم والممارسات المناهضة للثورة"، المادَّة 16 من قانون تشكيل المحاكم الاستثنائية والمادَّة الثالثة من قانون القواعد العامَّة للمحاكم الثورية والنيابات التابعة لها الذي صُدّق عليه في 1989 تحدثتا صراحةً عن أن المحاكم الثورية محاكم مؤقَّتة لا دائمة. لم يكُن في كون المحاكم الثورية محاكم مؤقَّتة أي غموض حتى عام 1983، وفي هذا

العام أُصدِرَت لائحة صلاحيات المحاكم الثورية والنيابات العامَّة التابعة، حيث لم يُشَرْ إلى الطبيعة الدائمة أو المؤقَّتة للمحاكم الثورية، لكن اللائحة اعتبرت هذه المحاكم جزءًا من المحاكم القضائيَّة[13].

ظلّت المحاكم الثورية محاكمَ استثنائية ومؤقَّتة حتى صدور قانون 1994 المعروف بقانون تشكيل المحاكم العامَّة والثورية[14]، وبموجب هذا القانون عُدّل الهيكل التنظيمي لهذه المحاكم لتكون جزءًا من منظومة السُّلْطة القضائيَّة، كما حُدّدَت اختصاصات المحاكم العامَّة بالنظر في جميع الدعاوى إلا ما يدخل في دائرة اختصاصات المحاكم الثورية.

هذا التنظيم والتقنين الذي طرأ على عمل المحاكم الثورية، أظهر نية النِّظام الإيرانّي إبقاء هذه المحاكم لحراسة الثورة وحماية رجالها والحفاظ على مبادئها وقيمها[15]، وما يؤكّد هذه الفرضية اعتقاد قادة النِّظام أن الثورة مستمرة وأن النِّظام لا يزال يتعرض لمخاطر كثيرة، وهذا يفسر أن المحاكم الثورية دائمة الصلاحية وأنها ستبقى ما بقي النِّظام[16].

3- الاختصاصات والصلاحيات

عقِبَ الانتهاء من مرحلة محاكمة وملاحقة المسؤولين السابقين في نظام الشاه تَوَسَّع نطاق اختصاص وصلاحيات المحاكم الثورية لتشمل الجرائم التالية:

أ- الإساءة إلى مؤسّس النِّظام الإيرانيّ روح اللّه الخميني، والمرشد علي خامنئي.

ب- التآمر ضدّ النِّظام الإيرانيّ أو تنفيذ عمل مسلَّح واغتيال المسؤولين.

ج- التجسُّس ضدّ النِّظام.

د- جميع الجرائم المتعلقة بتهريب وتجارة المخدِّرات.

ه- جميع الجرائم المهدِّدة للأمن الداخلي والخارجي والحرابة والإفساد في الأرض.

و- كل ما جاء في المادَّة 49 من الدستور[17]:تطالب هذه المادَّة بمصادرة كل الأموال الناتجة عن التربُّح غير المشروع، مثل الربا والغصب والرشوة والاختلاس والسرقة والقمار والاستفادة غير المشروعة من الأموال والممتلكات الموقوفة والمعاملات الحكومية وبيع أراضي الموتى، وتشغيل وإدارة مراكز الفساد، وسائر الطرق غير المشروعة. وتنصّ هذه المادَّة على ضرورة إعادة هذه الأموال إلى أصحابها الشرعيين، وإذا كان أصحابها مجهولي الهُوِيَّة تُعطَى للخزينة العامَّة[18].

بالإضافة إلى القضايا المذكورة أعلاه، فإن المحاكم الثورية تفصل في مسائل أخرى مثل:

1- بعض الجرائم التي يُشترط أن مرتكبها من المفسدين في الأرض أو أن الجرم المرتكَب يقع تحت دائرة الحرابة. هذه الجرائم جاءت في المادَّة 526 من قانون العقوبات الإسلامية، مثل تزوير العملات المحلية والأجنبية أو تزوير المستندات والوثائق المصرفية بهدف ضرب الأمن النقدي أو السياسي أو الاجتماعي للبلاد.

2- نوع آخر من الجرائم يُعتبر من اختصاص المحاكم العامَّة، لكن إذا ثبت أنها من "جرائم الحرابة" مثل محاولة اغتيال مرشد النِّظام الإيرانيّ ورؤساء القوى الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائيَّة) إضافة إلى كبار مراجع التقليد الشيعة، فستقع في دائرة اختصاصات المحاكم الثورية.

3- الهيئة العامَّة للمحكمة العليا أضافت جرمًا آخَر إلى اختصاصات المحاكم الثورية، هو دخول مجموعة من اللصوص المدجَّجين بالسلاح إلى المنازل ليلًا واستخدام العنف والتهديد لسرقة أموال المواطنين[19].

4- تَنازُع الصلاحيات وتَداخُل الاختصاصات

عوامل متعددة تؤدِّي إلى تداخل اختصاصات وصلاحيات المحاكم، لعل أهمها تَعدُّد المحاكم وانتزاع صلاحيات بعضها ومنحها لمحاكم أخرى، أو انتشار المحاكم الخاصَّة التي غالبًا ما تُمنح صلاحياتٍ واسعة. هذا الوضع ينطبق على المحاكم الثورية الإيرانيَّة التي توسعت صلاحياتها من محاكم استثنائية لمحاكمة المسؤولين في نظام الشاه، إلى محاكم لمحاكمة المعارضين السياسيين وكل من يهدّد الأمن القومي الإيرانيّ، ممَّا أدَّى إلى تداخل صلاحياتها واختصاصاتها مع عدد من المحاكم الأخرى مثل محكمتَي الطفل ورجال الدين.

أ- محكمة رجال الدين

صُدّق على القواعد والقوانين المنظَّمة لعملها فضلًا عن النيابات التابعة لها في 1990، وخُصِّصَت لحفظ شأن ومكانة رجال الدين، إضافةً إلى معاقبة رجال الدين الذين يُتهَمون بارتكاب بعض الجرائم، بخاصَّة تلك المتعلقة بمعارضة النِّظام، ومنذ تأسيسها أعدمت هذه المحاكم أكثر من 600 رجل دين وجرَّدَت 2000 منهم من رتبهم الدينية وأصدرت أحكامًا مختلفة أخرى على نحو 4000 رجل دين، كما صادرت وحظرت نشر الكتب التي ألَّفها كبار مراجع التقليد الشيعة مثل حسين منتظري وصالحي نجف آبادي وأذري قمي[20].

هذه المحكمة -كالمحاكم الثورية- لم ينصّ عليها الدستور الإيرانيّ، لكن بالرجوع إلى اختصاصاتها وصلاحياتها يتضح أن بعض الصلاحيات الممنوحة لها تقع في دائرة

اختصاصات المحاكم الثورية. على سبيل المثال هذا السؤال الذي دائمًا ما يتبادر إلى أذهان كثيرين: إذا ارتكب أحد رجال الدين واحدة من الجرائم المنصوص عليها في المادَّة 5 من قانون إنشاء المحاكم العامَّة والثورية الصادر في عام 1994 التي تتعلق بالجرائم التي تبتّ فيها المحاكم الثورية، فما الجهة التي ستحاكمه؟ محكمة رجال الدين أم المحاكم الثورية؟

فمن ناحيةٍ يحقّ لمحكمة رجال الدين أن تحاكم رجال الدين الذين يُتَّهَمون بارتكاب بعض الجرائم، ومن ناحية أخرى فإن هذه الجرائم قد تكون ضمن اختصاصات المحاكم الثورية.

لكن يبدو أن جميع الجرائم التي يرتكبها رجال الدين، وحتى الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الثورية، فسوف يُفصَل فيها في المحكمة الخاصَّة برجال الدين، وما دام المتهَم أحد رجال الدين الذين يتمتعون بقدسية خاصَّة في ظلّ النِّظام الإيرانّي، فإنه لن يُسمَح للمحاكم الثورية بمحاكمته[21].

ب- محاكم الأطفال

المادَّة 304 من قانون الإجراءات الجنائية المصادق عليه في 2013 تؤكّد أن محكمة الأطفال يحقّ لها الفصل في كل الجرائم التي يرتكبها مَن هم دون سن الثامنة عشرة، ومن ناحية أخرى فإن المادَّة 303 من قانون الإجراءات الجنائية تقول إن المحاكم الثورية هي الجهة المسؤولة عن إصدار الأحكام اللازمة في الجرائم التي تهدِّد الأمن الداخلي والخارجي، مثل الحرابة، والإفساد في الأرض، والتآمر ضدّ البلاد، واستخدام الأسلحة، وإتلاف وإحراق الممتلكات بهدف مواجهة النِّظام، والإساءة إلى كل من مؤسِّس النِّظام الإيرانيّ روح الله الخميني والمرشد الأعلى، فضلًا عن كل الجرائم المتعلقة بالمخدِّرات وتهريب الأسلحة. وبالرجوع إلى المادتين 303 و304 يُطرح السؤال التالي: إذا ارتكب أحد الأطفال جرمًا يهدّد الأمن القومي للبلاد، ففي أي محكمة سيُحاكَم؟ محكمة الأطفال أم المحكمة الثورية[22]؟

ثانيًا: دور المحاكم الثورية في إيران

لعبت المحاكم الثورية دورًا بارزًا في إيران منذ الثورة إلى اليوم، ويمكن معرفة هذا الدور من خلال استعراض ما تَولَّته من محاكمات على النحو التالي:

1. إعدام وتعقب رموز نظام الشاه

عقب انتصار الثورة في 1979، سيطرت المحاكم الثورية على المشهد الإيرانيّ وانتشرت في المناطق كافة، إذ تولَّت بالتعاون مع المؤسَّسات الثورية مثل الحرس الثوري واللجان الثورية، مهمَّة مطاردة واعتقال ومحاكمة المسؤولين في النِّظام السابق مثل كبار قادة الجيش وجهاز السافاك ورجال الدولة والصحافيين وغيرهم[23]، ونفَّذَت مئات الإعدامات بحقّ مسؤولين سابقين في نظام الشاه معظمهم من كبار المسؤولين، منهم رئيس الوزراء الأسبق أمير عباس هويدا في أبريل 1979 بتهم متعددة، منها الإفساد في الأرض وخيانة الشعب والمشاركة المباشرة في التجسُّس لصالح الدول الغربية[24]، إضافة إلى كبار جنرالات الجيش الإيرانيّ في عهد الشاه بتهمة المشاركة في قتل وقمع المواطنين الذين شاركوا في التظاهرات المؤيدة للثورة، وهم اللواء مهدي رحيمي، القائد العسكري الأسبق للعاصمة طهران، والجنرال رضا ناجي القائد العسكري لمدينة أصفهان، والجنرال منوتشهر خسرو داد قائد القوات الجوية، والفريق نعمة الله نصيري القائد السابق لجهاز الأمن والاستخبارات الإيرانيّ (السافاك)[25].

وبعد شهر واحد فقط من انتصار الثورة، بلغ عدد الجنرالات الذين أُعدِموا أكثر من 30 جنرالًا، وبشكل مُجمَل بلغ عدد الأشخاص الذين عوقبوا خلال العام الأول للثورة، عبر الإعدام، أو الاجبار على التقاعد، أو الهروب إلى خارج البلاد، أكثر من عشرة آلاف شخص[26].

أما المجموع الكلي للإعدامات التي أمر رئيس المحاكم صادق خلخالي بتنفيذها في الفترة من فبراير 1979 حتى نوفمبر من نفس العام، فقد بلغ نحو 550 حالة، ونُفِّذَت هذه الإعدامات دون أن يُمنح المتهمون الحقَّ في تعيين محامين للدفاع عنهم[27].

كذلك أصدرت محكمة الثورة أحكامًا غيابية تقضي بإعدام الشاه محمد رضا بهلوي وعدد من وزرائه وكبار قادة جهاز الأمن والاستخبارات (السافاك) الذين تَمكَّنوا من الهرب إلى خارج البلاد[28].

2- إعدامات شيراز

في الثالث من يوليو 1979 أصدر صادق خلخالي حكمًا في مدينة شيراز بإعدام 14

شخصًا من مهرِّبي المخدِّرات وعدد من المتهمين بارتكاب جرائم ضدّ المواطنين خلال فترة الشاه وفي أثناء الثورة. كان عددهم 24 شخصًا، وحُكم على 16 منهم بالإعدام، لكنه خفّف أحكام اثنين منهم بالسجن المؤبد. عدد من الذين أُعدِمُوا كان قد حُكم عليهم بالسجن، والبعض الآخر كان على اعتاب خروجه من السجن،ومن بين الْمُعدَمين امرأة اعتُقلَت في نفس يوم المحاكمات ولم يكُن لها ملف في المحكمة، لكن خلخالي أصدر حكمًا باعتقالها، وخلال ساعة واحدة حُكم عليها بالإعدام[29].

3. إعدامات كردستان

بعد انتصار الثورة وسقوط حكم الشاه في 1979، اجتاحت المناطق التي تقطنها الأقلِّيَّات العرقية في مناطق كردستان والأحواز وسيستان وبلوشستان، سلسلة من الثورات المضادَّة للمطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي، نذكر منها على سبيل المثال انتفاضتي كردستان والأحواز.

عقب الثورة مباشرةً طالب قادة عدد من الأحزاب الكردية مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة عبد الرحمن قاسملو والحزب اليساري الكردي (كومله)، بحكم ذاتي للأكراد في إيران، لكن قادة النِّظام الجديد رفضوا هذا الطلب بشدة. هذا الرفض دفع الأكراد إلى السيطرة على معسكرات الجيش الإيرانيّ في مدينة مهاباد، كما شهدت سنندج اشتباكات عنيفة مع الجيش سقط خلالها مئات بين قتيل وجريح.

استمرت المعارك بين الأكراد والقوات الحكومية حتى حوصرت قوات الحرس الثوري والقوات الحكومية في منطقة باوه، الأمر الذي اغضب الخميني فأصدر فتوى ضدّ الأكراد أمر فيها القوات الحكومية بالتحرُّك نحو باوه بكامل عتادها لإنهاء ما سماه "مؤامرة الأكراد"[30].

بعد إنهاء التمرد في باوه تمكنت القوات الحكومية المدعومة من الحرس الثوري من بسط سيطرتها على مهاباد وبقية المناطق الكردية. عقب ذلك سافر رئيس المحاكم الثورية صادق خلخالي إلى باوه للتحقيق في الأحداث التي شهِدَتها هذه المنطقة، ثم بدأ في تنفيذ سلسلة من الاعتقالات في مختلف المناطق الكردية ضدّ المتهمين بالمشاركة في الأحداث أو المتعاطفين معهم، وخلال فترة وجيزة أصدر خلخالي أحكامًا سريعة بإعدام عشرات ممن شاركوا في الأحداث.

4. إعدامات الأحواز

تعود نشأة المنظَّمات والأحزاب الأحوازية التي تنادي بالحكم الذاتي إلى ما قبل

الثورة الإيرانيَّة، وكانت هذه المنظَّمات تنشط سرًّا خلال فترة الشاه رضا بهلوي ثم ابنه محمد رضا بهلوي، وبعد انتصار الثورة في 1979، طالبت هذه المنظَّمات بحكم ذاتي في منطقة الأحواز ذات الأغلبية العربية. لكن "المجلس الثوري" أصدر قرارًا أمر بموجبه بحلّ جميع التنظيمات والأحزاب العربية، وبعد وقوع اشتباكات بين أفراد الحرس الثوري وجماعات عربية مسلَّحة في مناطق الأحواز أمر المجلس الثوري بتجريد هذه الجماعات المسلَّحة من السلاح، لكن الجماعات المسلَّحة رفضت تسليم أسلحتها، مما أدَّى إلى اشتباكات دامية بينها وبين قوات الحرس الثوري في 19 مايو 1979 الذي عُرف بـ"الأربعاء الأسود"، راح ضحيتها مئات من أبناء الأحواز، قدّتها بعض المصادر بنحو 700 شخص[31] من خلال الإعدامات الجماعية في مدينة المحمرة، بعد تكليف خلخالي والجنرال أحمد مدني قمع تلك الثورة الشعبية المطالبة بالتحرير، وبعد نحو 3 أشهر من تلك الحادثة شهد ملعب مدينة الخفاجية إعدام قرابة 300 شخص من عناصر جيش تحرير الأحواز وبعض شيوخ القبائل العربية الذين كانوا يدعمون الثوار المطالبين بالحكم الذاتي[32].

5- إعدامات المعارضين في 1988

في بداية الثمانينيات من القرن الماضي واجه النِّظام الإيرانيّ معارضة شديدة ومقاومة مسلَّحة من مجاهدي خلق والتنظيمات اليسارية المناهضة للنظام، لكن ردّ النِّظام جاء قويًّا إذ اعتقل آلافًا وأودعهم السجون. وفي صيف 1981 دخلت منظَّمة مجاهدي خلق في مواجهات مسلَّحة مع قوات الشرطة وأنصار النِّظام واتهمت بتنفيذ عديد من التفجيرات بما في ذلك تفجير مقر حزب الجمهورية الإسلامية المعروف بانفجارات "هفت تير"، أي السابع من شهر تير 1360، الذي يصادف الثامن والعشرين من شهر يونيو 1981، الذي قُتل فيه 72 شخصًا كانوا من كبار قادة ومسؤولي النِّظام، منهم رئيس القضاء محمد بهشتي[33].

قبل يوم واحد من استهداف مقرّ حزب الجمهورية الإسلامية، أي في السابع والعشرين من يونيو 1981، تَعرَّض علي خامنئي لمحاولة اغتيال بعد انفجار قنبلة في أثناء خطبة له بمسجد أبو ذر بالعاصمة طهران، ونتيجة لهذا الانفجار أُصيبَ خامنئي الذي كان حينها ممثّل الخميني في المجلس الأعلى للدفاع الوطني، بإصابات خطيرة تسببت في إصابة يده اليمنى بالشلل[34]. ووُجّهَت أصابع الاتهام إلى جماعة الفرقان بتنفيذ الانفجار[35].

استمرت الاغتيالات التي استهدفت كبار المسؤولين، وبعد نحو شهرين من تفجيرات

شهر "تير"، وقع تفجير آخر في مكتب رئيس الوزراء أسفر عن مقتل الرئيس محمد علي رجائي ورئيس الوزراء محمد جواد باهنر، واتهم أحد أعضاء منظَّمة مجاهدي خلق، وهو مسعود كشميري، بتنفيذ العملية[36].

وجاء ردّ فعل النِّظام الإيرانيّ بعد هذه التفجيرات والاغتيالات عنيفًا، إذ تَعرَّض كثير من أعضاء مجاهدي خلق وغيرهم من الجماعات اليسارية لسلسلة من الاعتقالات والمحاكمات.

استمرت منظَّمة مجاهدي خلق في معارضتها للنظام الإيرانيّ، بعد حظر نشاطها في إيران وهروب قادتها وآلاف من عناصرها إلى العراق، ومن هناك شنّت قوات مجاهدي خلق هجومًا مسلَّحًا على الحدود الشمالية والغربية والجنوبية لإيران، في عملية عُرفت باسم فجر الخالدين (فروغ جاويدان)، استولت خلاله على منطقتين حدوديتين، إلا أن قوات النِّظام الإيرانيّ تمكنت من وقف زحف قوات منظَّمة مجاهدي خلق، واعتقلت أعدادًا كبيرة منهم. وبعد انتشار خبر استيلاء منظَّمة مجاهدي خلق على بعض المناطق الحدودية، نظّم بعض الأطراف المؤيدة لمجاهدي خلق عصيانًا ودخلت في مواجهات مع القوات الحكومية أدّت إلى مقتل عدد منهم فيما اعتُقل آخرون[37].

بعد انتهاء العملية أصدر الخميني فتوى سرِّية جاء فيها: "إن المنافقين (مجاهدي خلق) خونة ولا يؤمنون بالإسلام أبدًا، وكل ما يطرحونه نابع من المكر والنفاق، وبإقرار واعتراف سادتهم قادتهم فإنهم مرتدُّون عن الإسلام. ونظرًا إلى شَنّ هذه المنظَّمة حربًا عسكرية ضدّ النِّظام في الحدود الشمالية والغربية والجنوبية للبلاد، إضافة إلى تعاونهم مع حزب البعث وصدام حسين والتجسُّس على إيران ولصلتهم مع دول الاستكبار، فإن جميع أعضاء هذه المنظَّمة الذين يقبعون في السجون ولا يزالون يصرُّون على مبادئهم فإنهم (محاربون) ويجب إعدامهم، ويتم إقرار ذلك في طهران بأكثرية آراء السادة قاضي الشرع حسين علي نيري والمدَّعي العامّ مرتضى إشراقي إضافة إلى ممثل من وزارة الأمن (والأحوط أن يكون بين المسؤولين إجماع من إقرار الأحكام)، وهكذا بالنسبة إلى سجون المحافظات يؤخذ الرأي في هذا الخصوص عبر أكثرية أصوات السادة قاضي الشرع ومدَّعي عامّ طهران وممثل وزارة الأمن. إن الحزم الإسلامي حيال أعداء الله من المسائل التي لا مجال للتردُّد فيها. أتمنى أن تنالوا رضا الله عبر إظهار (بغضكم وغضبكم الثوري) ضدّ أعداء الإسلام، وعلى السادة الذين يتولون المسؤولية أن لا يترددوا في تنفيذ الأحكام وأن يكونوا (أَشِدَّاءَ عَلَى الْكُفَّارِ)،

لأن التردُّد في تنفيذ المسائل القضائيَّة المتعلقة (بالإسلام الثوري) هو تجاهُل لدماء الشهداء الذكية"[38].

هذه الفتوى شكَّلَت غطاءً قانونيًّا وأضفت بُعدًا شرعيًّا لإعدام السجناء السياسيين، وفور صدور الفتوى بدأت اللجنة المعروفة بـ"لجنة الموت" في تشكيل لجان لتنفيذ المحاكمات والإعدامات في سجون طهران وبقية المحافظات.

استهلّت لجنة الموت الإعدامات عملها في التاسع عشر من شهر يوليو 1988، واستمرت لمدة خمسة أشهر أُعدِمَ خلالها آلاف السجناء السياسيين في جميع أنحاء إيران، وكان أغلب من أُعدِمُوا في هذه الإعدامات من المنتمين إلى حركة مجاهدي خلق التي صنَّفها النِّظام الإيرانيّ ضمن الحركات الإرهابية بعد اتهامهم بتنفيذ عدد من الاغتيالات والتخطيط لأخرى، كما أُعدِمَ عدد من عناصر الحركات الأخرى مثل "فدائيون" وحزب "توده" الشيوعي.

سجَّلَت منظَّمة العفو الدولية أسماء أكثر من 4482 سجينًا اختفوا خلال تلك الفترة، فيما لا يزال العدد الدقيق للمحكوم عليهم بالإعدام محل خلاف[39]، لكنّ المعارضة الإيرانيَّة ظلّت تتحدث عن أن الذين تمت تصفيتهم أكثر بكثير من هذا العدد.

وفي عام 1999 أصدرت منظَّمة مجاهدي خلق كتابًا يضمّ أسماء 20 ألفًا ممن أُعدِمُوا في 1988[40]. وبعد تسريب تصريحات المرجع الشيعي حسين علي منتظري في 2016، تم الكشف عن أن الذين تم إعدامهم كانوا نحو 30 ألف شخص[41].

وبلغ حجم الإعدامات التي لا تزال انعكاساتها مستمرة إلى يومنا هذا حدًّا دفع المرجع الديني وخليفة الخميني آنذاك لمنصب المرشد حسين علي منتظري، إلى إرسال رسالة إلى الخميني انتقد فيها الإعدامات وطريقة تنفيذها. وقد أطاحت هذه الرسالة بحسين علي منتظري وبقي في منزله رهن الإقامة الجبرية حتى تاريخ وفاته في ديسمبر 2009.

وفي عام 2016 اتخذت قضية إعدامات 1988 أبعادًا جديدة في إيران عندما نشر نجل حسين منتظري (أحمد) تسجيلًا صوتيًّا لوالده يعود إلى لقائه أعضاء لجنة الموت التي شكَّلَها الخميني لمحاكمة المعارضين السياسيين، وضمّ اللقاء حسين علي نيري الذي كان يشغل آنذاك منصب حاكم الشرع في سجن أوين، إضافة إلى مدَّعي عامّ إيران في تلك الفترة مرتضى إشراقي ونائبه إبراهيم رئيسي وممثل وزارة الأمن في سجن أوين مصطفى بورمحمدي (الذي تَقلَّد لاحقًا عددًا من الحقائب الوزارية، كان آخرها وزارة العدل في حكومة حسن روحاني الأولى)، ووصف منتظري

في هذا اللقاء الإعدامات التي نفَّذَتها هذه اللجنة بأنها أفظع جريمة في تاريخ النِّظام الإيرانّي، وحذَّر أعضاء هذه اللجنة من أن التاريخ سوف يسجل أسماءهم في قائمة المجرمين[42].

هذا التسجيل الذي كشف عن زوايا جديدة من إعدامات السجناء السياسيين في عام 1988، أثار جدلًا واسعًا في الأوساط الإيرانيَّة، إلى درجة أن وزارة الاستخبارات ضغطت على مكتب منتظري لحذف الملفّ من الموقع[43].

كذلك حكمت محكمة رجال الدين على نجل منتظري (أحمد) بالسجن 6 سنوات "بتهمة التآمر على الأمن القومي، والعمل على إضعاف الثورة، والدفاع عن المنافقين (مجاهدي خلق)، والتحريض ضدّ النِّظام، ونشر الوثائق السرية، لكن القضاء أفرج عنه بعد قبول وساطة أحد كبار مراجع الدين في إيران وموافقة المرشد علي خامنئي وبموجب تعهُّد خطِّي من أحمد منتظري بعدم القيام بأي ممارسات تهدِّد الأمن القومي للبلاد"[44].

6- التصدِّي لمحاكمات أحداث الثورة الخضراء في 2009

أثار إعلان فوز محمود أحمدي نجاد بولاية رئاسية ثانية في انتخابات يونيو 2009، جدلًا كبيرًا في الساحة الإيرانيَّة بعد أن اتُّهم النِّظام الإيرانيّ بتزوير تلك الانتخابات لصالح أحمدي نجاد. وجاء إعلان فوز نجاد بعد جولة إعادة مع المرشَّح المدعوم بقوة من التيَّار الإصلاحي مير حسين موسوي الذي رفض النتائج واتهم النِّظام بالتلاعب في نتائج الانتخابات. تلت هذه الاتهامات احتجاجات حاشدة في عدد من المدن الكبرى مثل طهران وأصفهان وشيراز تنديدًا بنتائج الانتخابات. قوات الأمن والحرس الثوري والباسيج واجهت هذه الاحتجاجات بالقوة، ونفَّذَت حملة اعتقالات واسعة ضدّ مئات الإصلاحيين والصحفيين، ووجهت إليهم تُهَمًا عديدة مثل التعاون مع القوى الغربية وأعداء الثورة والتخطيط لـ"ثورة مُخمَليَّة" ضدّ النِّظام الإيرانيّ، وسقط خلال هذه المواجهات عدد من القتلى والجرحى.

خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2009 أجرت المحاكم الثورية سلسلة من المحاكمات الاستعراضية المتلفزة لأكثر من 250 متهَمًا من المتظاهرين والصحفيين البارزين والمدافعين عن حقوق الإنسان وعدد من السياسيين الإصلاحيين[45]، وبُثَّت مقاطع من هذه المحاكمات في القناة التليفزيونية الرسميَّة، مع التركيز خلال هذا البثّ على عدد من الشخصيات الإصلاحية البارزة التي سبق أن تَقلَّدَت مناصب حسَّاسة في النِّظام الإيرانيّ، مثل بهزاد نبوي العضو البارز في منظَّمة مجاهدي

الثورة الإسلامية الذي شغل منصب وزير الصناعات الثقيلة في حكومة مير حسين موسوي[46]، إضافةً إلى رمضان عبد الله المتحدث باسم حكومة محمد خاتمي زاده، ومحمد علي أبطحي الذي كان نائبًا للرئيس الأسبق محمد خاتمي وعضو المجلس المركزي لرابطة رجال الدين المناضلين، إضافةً إلى المنظِّر الإصلاحي والعضو في جبهة المشاركة الإصلاحية سعيد حجاريان، ورئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيرانيّ في دورته السادسة محسن مير دامادي، والعضوين البارزين في جبهة المشاركة الإصلاحية محسن صفائي فراهاني ومصطفى تاج زاده، فضلًا عن الإصلاحيين البارزين فيض الله عرب سرخي ومحمد عطريان فر ومحسن أمين زاده[47].

لكن المحاكمات الحقيقية كانت سرّية وتمت خلف أبواب المحاكم الثورية المغلقة، حيث صدرت أحكام مغلَّظة بالسجن في حقّ معظم المتهمين، تراوحت بين 4 و5 و6 سنوات، كما صدرت أحكام أخرى تقضي بحرمان معظم المتهمين من مزاولة أي نشاط حزبي وإعلامي لفترات متفاوتة بين 5 و10 سنوات[48]. أما حالات الإعدام فقد أُعدِمَ 9 سجناء سياسيين في الفترة بين نوفمبر 2009 ومايو 2010، فيما توُفّي 4 معتقلين بعد تعرُّضهم للتعذيب في مركز كهريزك لاحتجاز السجناء السياسيين[49]، لكن السُّلطة القضائيَّة أكدت أن عددًا من حالات الإعدام التي نُفّذَت في تلك الفترة لم يكُن متعلقًا بالأحداث التي أعقبت الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل في 2009[50].

شهدت هذه المحاكمات اعترافات مثيرة لعدد من المتهمين، كان أهمها اعترافات محمد أبطحي نائب الرئيس الأسبق محمد خاتمي، التي جاء فيها أن "موضوع تزوير الانتخابات كان مجرَّد كذبة لإثارة الشارع، والاحتجاجات أدَّت إلى زعزعة الأمن والاستقرار الإيرانّي، واتهم رفسنجاني بالسعي لتصفية حساباته مع محمود أحمدي نجاد، كما انتقد محمد خاتمي لاختياره مير حسين موسوي ليكون مرشَّحًا للتيَّار الإصلاحي في تلك الانتخابات"[51]، لكن محمد خاتمي ردّ هذه الاعترافات واعتبرها غير قانونية ووصف المحاكمات بالمسرحية[52].

انتقادات متعددة وجَّهها الحقوقيون الإيرانيُّون إلى هذه المحاكمات، تركزت في عدم إطلاع المحامين الموكلين للدفاع عن المتهمين على التحقيقات، إضافة إلى إلزام المتهمين ارتداء ملابس السجناء الذي يُعَدّ أمرًا مخالفًا للقانون والعرف الدوليَّين المتبعَين في محاكمة السجناء السياسيين، فضلًا عن عدم وجود هيئة محلفين، وعدم دعوة الصحفيين وأُسر المتهمين، على الرغم من الإعلان عن أن

المحاكمات ستكون علنية[53].

7- إعدامات 2010-2017

وَفْقًا لإحصاءات منظَّمة حقوق الإنسان الإيرانيَّة فإن المحاكم الثورية مسؤولة عن أغلب حالات الإعدام التي شهِدَتها إيران من 2010 إلى 2016، وأظهر آخر تقرير شامل أعدّته المنظَّمة أن المحاكم الثورية نفَّذَت 3210 حالات إعدام من مجموع 4741 إعدامًا، أي بمعدَّل 68% من مجموع الإعدامات التي نُفِّذَت في الفترة بين 2010 و2016[54]. وفي عام 2017 وصلت حالات الإعدام التي نفَّذَتها المحاكم الثورية إلى 254 من مجموع 517، أي بمعدَّل 49% من المجموع الكلي لعام 2017، وهي المرة الوحيدة التي شهدت فيها إعدامات المحاكم الثورية تراجُعًا وإن كان طفيفًا[55].

الجدول التالي يوضح أن حالات الإعدام التي نفذتها المحاكم الثورية خلال الفترة من 2010 حتى 2017 أكثر من الإعدامات التي نفَّذَتها بقية المحاكم الجنائية[56].

السنة	إعدامات المحاكم الثورية	إعدامات المحاكم الجنائية
2010	346	110
2011	520	156
2012	474	106
2013	364	323
2014	397	356
2015	679	290
2016	340	190
2017	254	263

وجاء في تقرير منظَّمة العفو الدولية 2017-2018 حول إيران، أن جميع المحاكمات التي تتمّ في المحاكم الثورية بما في ذلك تلك التي تُفضِي إلى الإعدام، لا تزال غير منصفة وتفتقر إلى الآليات المستقلة التي تضمن عدالة المساءلة داخل هذه

الإعدامات في إيران: من 2010 إلى 2017

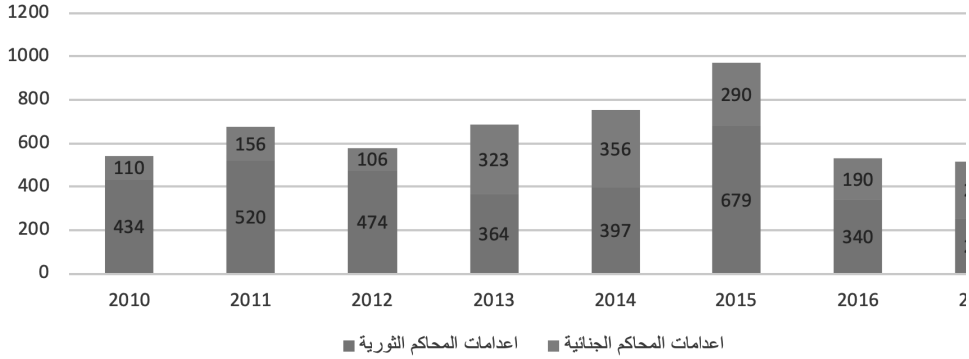

المحاكم، كما أكَّدت المنظَّمة أن بواعث القلق حول طريقة عمل قضاة المحاكم الثورية لا تزال موجودة، لأن هؤلاء القضاة يفتقرون إلى المؤهلات القانونية، ويعيَّنون في هذه المحاكم على أساس انتماءاتهم السياسية ومواقفهم المؤيِّدة للنظام الإيرانيّ وللأجهزة القمعية مثل جهاز الاستخبارات، كما جاء في تقرير المنظَّمة أن المحاكمات التي تُجرِيها المحاكم الثورية لا تزال مختصَرة للغاية وتحتفظ بطبيعتها السرية[57].

كذلك لعبت المحاكم الثورية دورًا كبيرًا في إخماد عدد من الاحتجاجات التي شهِدَها مختلف المدن الإيرانيَّة خلال الأشهر القليلة الماضية، كان آخرها الاحتجاجات التي نُظّمَت في أكثر من 70 مدينة إيرانيَّة في نهاية ديسمبر 2017 واستمرت حتى منتصف يناير 2018، عندما هدّد رئيس المحكمة الثورية بطهران موسى غضنفر آبادي المحتجين بتقديمهم للمحاكمات وإعدامهم[58].

ثالثًا: الانتقادات الموجَّهة إلى المحاكم الثورية

المؤيدون للمحاكم الثورية يبررون تأسيسها بالحاجة الملحَّة إليها لمحاكمة مسؤولي النِّظام السابق وأعداء الثورة الذين ارتكبوا جرائم ضدّ المواطنين والمسؤولين، فيما يرى آخرون أن تثبيت أركان النِّظام الإيرانيّ عقب انتصار الثورة كان يتطلب التعامل بطريقة سريعة وحاسمة وحازمة مع أعداء الثورة، وأن هذا الأسلوب في التعامل ما كان ليتمّ إلا عبر إضفاء الطابع القانوني على المحاكمات، أي عبر تأسيس محاكم قضائيَّة، ولصعوبة الإسراع في محاكمة المتهمين في المحاكم العامَّة قرَّر مجلس الثورة الذي وُكِلَت إليه مهمَّة تشريع القوانين مؤقَّتًا في ذلك الوقت، تشكيل محاكم

خاصَّة لمحاكمة المسؤولين في نظام الشاه و"أعداء الثورة"[59].

في المقابل وُجِّهَت انتقادات شديدة إلى المحاكم الثورية ركزت على ممارسات هذه المحاكم والقوانين التي تحكمها، فضلًا عن عدم ذكرها في الدستور وأسباب استمرار عملها حتى الآن رغم أنها محاكم مؤقَّتة. هذه الانتقادات نوردها فيما يلي:

1- يرى البعض أن الأزمات التي كانت تواجه البلاد خلال السنوات الأولى من عمر الثورة قد انتهت، ومِن ثَمَّ لم تبقَ أي ضرورة لاستمرار هذه المحاكم، كما أن هذه المحاكم تتعارض مع القوانين الدولية، وأن الحل الوحيد هو تخصيص شُعَب داخل المحاكم العامَّة لهذا النوع من للجرائم التي تتعلق بالأمن القومي[60].

2- الغرض من العدالة القضائيَّة هو أن ينظر القاضي في مختلف القضايا بقلب وذهن خاليين من الخلفيات الدينية والسياسية، وبعيدًا عن معتقداته الشخصيَّة، كما أن مراعاة نزاهة واستقلالية القاضي تقتضي عدم السماح لأيّ جهة أخرى بالتدخل في عملية اعتقال واستجواب المتهمين والاحتفاظ بهم في مراكز اعتقال خاصَّة. لكن إحدى النقاط البارزة في جميع الأحكام الصادرة من هذه المحكمة هي أن وزارة الاستخبارات والأمن هي الجهة التي ترفع الشكاوى والدعاوى، وهي التي تقبض على المتهم وتسلمه للمحكمة.

ووَفْقًا لقانون الإجراءات الجنائية، لا يحقّ للمدَّعي التدخُّل في طريقة احتجاز المتهم أو استجوابه أو التحقيق معه، كما يُمنع القضاة من عقد لقاءات واجتماعات مع المدَّعي خلف قاعات المحكمة المغلقة في حال عدم حضور المدعى عليه.

ولوحظ أنه خلال الفترة التي تكون فيها القضية مفتوحة، سواء خلال فترة الملاحقة القضائيَّة أو مرحلة التحقيق وإصدار الحكم، فإن وزارة الاستخبارات تعقد اجتماعات خاصَّة وسرية مع المحققين والقضاة ولا تسمح لأي شخص بالدخول إلى المحاكم الثورية وحتى المحامين الموكلين للدفاع عن المدعى عليهم، يُمنعون جميعًا من دخول هذه المحاكم في أثناء وجود عناصر وزارة الاستخبارات[61]. وخلال السنوات الماضية وجَّهَت منظَّمات حقوق الإنسان انتقادات عديدة لتدخُّل المؤسَّسات الأمنية في عمل المحاكم الثورية وتأثير الدوافع السياسية على الأحكام الصادرة بحقّ المتهمين[62].

3- ومن الانتقادات الموجهة إلى هذه المحاكم أن القضاة يستغلون السلطات الممنوحة لهم لإصدار أحكام جائرة في حق الصحفيين والسياسيين، على الرغم من أن المادَّة 168 من الدستور تنصّ على ضرورة أن تكون "الأحكام الصادرة حول الجرائم السياسية

والصحفية علنية وبوجود هيئة محلفين، وتحديد وتعيين وتعريف هذه الجرائم طبقًا للمعايير الإسلامية"[63].

4- من أهم الانتقادات التي وجهها الحقوقيون الإيرانيُّون إلى المحاكم الثورية أن هذه المحاكم تفتقر إلى المعايير الدولية للمحاكم، وطالبوا بضمّ الصلاحيات الممنوحة لها إلى المحاكم العامَّة. ويرون أنه من الناحية العملية فإن المحاكم الثورية لم تعُد جزءًا من المحاكم الخاصَّة والاستثنائية لأنها في الوضع الحالي أحد فروع المحاكم الجنائية ومتخصصة في بعض الجرائم[64].

5- كذلك يعيب منتقدو المحاكم الثورية عليها افتقارها إلى الشفافية مقارنة بالمحاكم العامَّة، وطغيان السرية على المحاكمات التي تُجرِيها بحق المتهَمين[65].

6- ذهب مراقبون آخرون إلى أنها أقل تنظيمًا من المحاكم العامَّة وأن قضاة هذه المحاكم أكثر تشدُّدًا ولا يمكن التنبُّؤ بالأحكام التي يُصدِرُونها، وأن نقص الأدلة هو ما يدعو إلى إجراء المحاكمات سرًّا[66].

7- انتقادات أخرى وُجِّهت إلى المحاكم الثورية تتمثل في إصدار المحاكمات خلال وقت لا يتجاوز دقائق معدودة، واحتجاز المتهمين لفترات طويلة، ومنع المتهمين من تعيين محامين للدفاع عنهم، وتنفيذ الإعدامات الجماعية، وقمع الاحتجاجات والقبض على النشطاء السياسيين[67].

8- أُنشِئَت هذه المحاكم بصورة مؤقَّتة في 1979 لمحاكمة المسؤولين في النِّظام السابقِ، وعلى الرغم من انتهاء الظروف الخاصَّة التي أدَّت إلى تأسيسها فإنها ليست فقط لم تُلغَ، بل توسعت في سلطاتها ووظائفها. هذا الوضع عرَّض النِّظام الإيرانيّ لانتقادات شديدة، فطالب البعض بإلغائها، واعتبرها البعض الآخر أنشئت لتستمر في قمع كل من يعارض النِّظام، فيما رأى فريق ثالث أن استمرار هذه المحاكم يتعارض بوضوح مع مبادئ الدستور الإيرانيّ الذي أكَّد في المادَّة 159 أن الجهة الرسميَّة التي تُرفَع إليها الشكاوى هي المحاكم القضائيَّة -ولم تحدِّد محكمة بعينها- وأن سبب منح هذا الحقّ للمحاكم القضائيَّة هو حرص القضاء على إصدار محاكمات عادلة بحق المتهمين والحيلولة دون ظلم المواطنين وانتهاك حقوقهم.

بعد زيادة الانتقادات الموجهة إلى المحاكم الثورية، ظهرت تكهُّنات باحتمالية إقدام النِّظام على حلِّها، لكن الشارع الإيرانيّ فوجئ بإعادة تنظيم عملها بعد إصدار قانون 1994 الذي أكَّد أن هذه المحاكم ستبقى ما بقي النِّظام.

في هذا الإطار يقول الحقوقي رئيس الاتِّحاد الدولي لحقوق الإنسان وأول محامٍ

يدافع عن المتهمين السياسيين أمام المحاكم الثورية عبد الكريم لاهيجي، إن الفلسفة من تشكيل هذه المحاكم هي قمع المعارضين، وأكّد أن استمرارها غير قانوني لأنها لم تُذكَر في الدستور[68].

أما الأستاذ الجامعي والحقوقي شعلة سعدي فيرى أن استمرار عمل المحاكم الثورية في الوقت الراهن الذي تمرّ به إيران ليس في صالح النِّظام. أما عن كيفية إلغاء هذه المحاكم فيرى سعدي أن البرلمان الإيرانيّ هو الجهة التي يُخَوَّل إليها إعداد قانون لحلها، لكنه سيواجَه بعقبة مجلس صيانة الدستور، وهو المؤسَّسة الحقوقية المسؤولة عن موافقة القرارات التي يُصدِرها البرلمان، للدستور والمعايير الشرعية، إضافة إلى رأي المرشد الأعلى للنظام، ومِن ثَمَّ فإذا أصدر البرلمان أي تشريع أو قانون لا يوافق عليه المرشد الأعلى، فإن مجلس صيانة الدستور سوف يستخدم حقّ النقض (الفيتو) لرفضه[69].

خلاصة

على مدى أربعين عامًا ظلت المحاكم الثورية تعلب دورًا رئيسيًّا ومهمًّا في تثبيت أركان النِّظام الإيرانّي والمحافظة عليه، عبر ممارسة سياسة الإقصاء السياسي والآيديولوجي ومحاكمة وقمع وإبادة كل من يخالف النِّظام، فكريًّا وسياسيًّا وعَقَديًّا. وفي سبيل المحافظة على الثورة ومكتسباتها أزهقت هذه المحاكم أرواح عشرات آلاف المعارضين والمنافسين السياسيين، بتهم المحاربة والفساد في الأرض وتهديد الأمن القومي.

وفي ظل التحديات والمخاطر التي بدأ النِّظام الإيرانيّ يتعرض لها خلال الفترة الأخيرة، يبدو أن هذه المحاكم ستستمر في عملها وستبقى ما بقي النِّظام، وأن المسؤولين في النِّظام لن يستجيبوا للانتقادات والضغوط الدولية المطالبة بإلغائها، انطلاقا من كونها الأداة المناسبة التي أثبتت نجاعتها في إسكات أصوات المعارضين، إما بالسجن وإما بالتهديد، وإما بالهرب إلى خارج إيران خوفًا من الملاحقات القضائيَّة، كما أن إلغاء هذه المحاكم أو تحجيم دورها في المستقبل القريب يظل أمرًا مستبعدًا لا سيما في ظل السخط الشعبي وارتفاع وتيرة الاحتجاجات في مختلف المدن الإيرانية، التي تعدت المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية إلى رفض النظام برمته والتنديد بقادته.

الهوامش

(1) عبد الظاهر، أحمد، المحاكم الاستثنائية والدستور، الوفد (21 يونيو 2012)، تاريخ الاطلاع: 13 مايو 2018، http://cutt.us/Jw8D7
(2) الكردفاني، آمل، المحاكم الثورية، صحيفة الراكوبة، 7 أغسطس 2016، تاريخ الاطلاع: 24 مايو 2018، http://cutt.us/S1I7a
(3) الدوه، عبد الله سعيد. المحاكم الخاصة والاستثنائية وأثرها على حقوق المتهم، الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، 2012، ص91-90.
(4) كامرانلو آرش، محدوده صلاحيت دادگاه انقلاب اسلامى طبق قانون آئين دادرسى كيفرى [نطاق صلاحيات المحكمة الثورية الإسلامية طبقا لقانون الإجراءات الجنائية]، جامعه مجازي حقوقدانان، تاريخ الاطلاع: 24 مايو 2018، http://cutt.us/6sD2e
(5) عبد الظاهر، أحمد، المحاكم الاستثنائية والدستور، مصدر سابق.
(6) زراعت، عباس، مشروعيت دادگاه انقلاب وچند ملاحظه [شرعية محكمة الثورة وبعض الملاحظات]، ماهنامه دادرسى، شماره 23، سال چهارم، آذر ودى ماه 1379، ص3، تاريخ الاطلاع: 25 مايو 2018، http://cutt.us/IVTmX
(7) محمد حسيني، شاپور، بررسى سير تحولات دادگاه انقلاب [استعراض مراحل تطور المحكمة الثورية]، وكالت آن لاين، 27 أكتوبر 2011، تاريخ الاطلاع: 3 يوليو 2018، http://cutt.us/Uzbsc
(8) موسسه حقوقي پندار، قانون تشكيل دادگاه هاى انقلاب وعمومى [قانون تشكيل المحاكم الثورية والمحاكم العامة]، تاريخ الاطلاع: 20 مايو 2018، http://cutt.us/XCqQb
(9) السكينة، إيران: قصة المحاكم الثورية وتعليق المشانق، 10 أغسطس 2016، تاريخ الاطلاع: 22 يونيو 2016، http://cutt.us/TjcLe
(10) روزنامه ايران، آشنايي با محاكم قضايي :جرايمي كه در دادگاه هاي انقلاب وانتظامي قضات رسيدگي مي شود، [التعرف على المحاكم الجنائية: الجرائم التي تفصل فيها المحاكم الثورية ومحاكم القضاة]، 28 يوليو 2012، تاريخ الاطلاع: 30 أبريل 2018، http://cutt.us/7WgYH
(11) سقطچي، سمانه، صلاحيت دادگاه انقلاب در چه مواردى است؟ [ما نطاق اختصاصات المحاكم الثورية؟]، چطور، مرداد 1397، تاريخ الاطلاع: 19 أبريل 2018، http://cutt.us/XyuqD
(12) پيام به ملت ايران (تشكيل شورای انقلاب، دولت بختيار واحتمال كودتا) [رسالة إلى الشعب الإيراني، تشكيل المجلس الثوري، حكومة بختيار واحتمالية الانقلاب العسكري]، سايت جامع امام خميني، تاريخ الاطلاع: 8 مايو 2018، http://cutt.us/xb5lq
(13) وكيل من، دادگاه انقلاب [محكمة الثورة]، تاريخ الاطلاع: 25 مايو 2018، http://cutt.us/xnqfY
(14) قانون تشكيل دادگاه هاى عمومى وانقلاب [قانون تشكيل المحاكم الثورية والمحاكم العامة]، مركز پژوهش هاى مجلس شورای اسلامى، تاريخ الاطلاع: 25 مايو 2018، http://cutt.us/BRJMJ
(15) عبد المنعم مسعد، نيفين. صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2001)، ص124-123.
(16) قاسم، روشن، عائلات ضحايا جرائم إعدامات نظام الملالي لـ«المجلة»: إيران سجن كبير ومَعبَر للموت.. وعهد روحاني أشدّ عذابًا، 1 أكتوبر 2016، تاريخ الاطلاع: 20 مايو 2018، http://cutt.us/oivNo
(17) دادگاه انقلاب وصلاحيت هايش [المحاكم الثورية وصلاحياتها]، موسسه فرهنگى واطلاع رسانى تبيان، 5 أكتوبر 2011، تاريخ الاطلاع: 26 مايو 2018، http://cutt.us/wvwBB
(18) مجموعه قانون اساسى جمهورى اسلامى ايران، چاپ چهارم، معاونت حقوقى رياست جمهورى، 9 يناير 2017، ص56، تاريخ الاطلاع: 9 يونيو 2018، http://cutt.us/tg3yl
(19) تهرانى، مسعود ظاهرى، صلاحيت دادگاه انقلاب [اختصاصات المحاكم الثورية]، 1 مارس 2015، تاريخ الاطلاع: 11 يونيو 2018، http://cutt.us/OYLfH
(20) عبد الرحمن، عبد اللطيف، العلاقة السياسية بين إيران والعرب (جذورها ومراحلها وأطوارها)، (الرياض: العبيكان للنشر، 2018)، ص271-270.
(21) مسعود ظاهرى تهرانى، مصدر سابق.
(22) موارد تعارض صلاحيت دادگاه انقلاب [حالات تداخل اختصاصات المحاكم الثورية]، گروه وكلاى معراج، 13 مارس 2018، تاريخ الاطلاع: 15 يونيو 2018، http://cutt.us/yoLrm
(23) حمادة، أمل، الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص198-197.
(24) روزى كه هويدا اعدام شد [اليوم الذي أعدِم فيه هويدا]، خبرگزارى ايسنا، 7 يوليو، تاريخ الاطلاع: 17مايو 2018، http://cutt.us/V5M7
(25) روايتى از تيرباران مقامات نظامى شاه [موضوع إطلاق النار على المسؤولين العسكريين في فترة الشاه]، خبرگزارى ايسنا، 15 فبراير 2014، تاريخ الاطلاع: 19 مايو 2018، http://cutt.us/fK3v7
(26) Nicola B. Schahgaldian,The Iranian military under the Islamic republic, march 1987, p19 and 26 http://cutt.us/0Saw5
(27) اميلي امرايي، مرگ مردى كه مى‌خواست جور ديگرى بميرد [وفاة رجل أراد أن يموت بطريقة أخرى]، تاريخ ايراني، 3 ديسمبر 2011، تاريخ الاطلاع: 25 يونيو 2018، http://cutt.us/zvJqP
(28) -المذحجي، قاسم، محاكم الثورة الإيرانية ذراع «الخميني» لإبادة الشعوب غير الفارسية، موقع تواصل، 14 فبراير 2017، تاريخ الاطلاع: 24 مايو 2018، http://cutt.us/9aZxO
(29) حسين باستانى، بازگشايى يک پرونده: اعدام‌هاى خلخالى در شيراز تيرماه 1359 [الإعدامات التي نفّذها خلخالي في شيراز]، 11

فبراير 2018، تاريخ الاطلاع: 9 يونيو 2018، http://cutt.us/rN0Rh
(30) اعدام كردها توسط جمهورى اسلامى در سال 1358، [إعدام الجمهورية الإسلامية للأكراد في 1979]، 22 ديسمبر 2011، تاريخ الدخول 25 يونيو 2018، http://cutt.us/1l4Ur
(31) ذكرى يوم الأربعاء الأسود، أحداث مدينة المحمرة، 30 مايو 2000، تاريخ الاطلاع 29 مايو 2018، http://cutt.us/OyKPp
(32) المذحجي، قاسم، محاكم الثورة الإيرانية ذراع «الخميني» لإبادة الشعوب غير الفارسية، مصدر سابق.
(33) ابهاماتى از حادثه هفت تير كه هرگز پاسخ داده نشد [غموض في حادثة 28 يونيو 1981 التي لم يُفصَح عنها]، خبرگزارى تسنيم، 29 يونيو 2017، تاريخ الاطلاع 25 يونيو 2018، http://cutt.us/kiKm
(34) بازخواني ترور آيت الله خامنه اي در 28 سال قبل [قراءة حول محاولة اغتيال خامنئي قبل 28 عامًا]، روزنامه عصر ايران، 26 يونيو 2009، تاريخ الدخول: 25 يونيو 2018، http://cutt.us/loN4N
(35) چه كسانى آيت الله خامنه اى را ترور كردند؟ [مَن الذين حاولوا اغتيال آية الله خامنئي؟]، حوزه، 28 يونيو 2017، تاريخ الاطلاع: 28 يونيو 2018، تاريخ الاطلاع: 28 يونيو 2018، http://cutt.us/WYKZ1
(36) بمبگذار دفتر نخست‌وزيرى كه بود وچه شد، خبرگزارى ايسنا، 29 أغسطس 2016، تاريخ الاطلاع: 28 يونيو 2016، http://cutt.us/Ignch
(37) مسارات، شهادة حسين منتظري على الإعدامات السياسية في إيران عام 1988، نوفمبر 2016، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ص5-4، تاريخ الاطلاع: 30 يونيو 2018، http://cutt.us/4ZrZF
(38) بازخوانى دستور قاطع امام خمينى (ره) براى مقابله واعدام منافقين [قراءة في أوامر الإمام الخميني الحاسمة لمواجهة وإعدام المنافقين]، 17 أبريل 2017، تاريخ الاطلاع: 30 يونيو 2018، http://cutt.us/stDwc
(39) حسام رضوان، النظام الإيراني.. تاريخ من سفك الدماء.. مجزرة 1988 وفتوى الخميني قاتلة الآلاف، "مارس كافة أنواع العنصرية"، 4 مارس 2018، تاريخ الاطلاع: 15 مايو 2018، http://cutt.us/eRwlH
(40) انتشار فايل صوتى آيت‌الله منتظرى در مورد اعدام‌هاى سال 1367 [بث تسجيل صوتي لآية الله منتظري حول إعدامات 1988]، بي بي سي فارسي، 10 أغسطس 2017، تاريخ الاطلاع: 15 مايو 2018، http://cutt.us/k78HC
(41) واكنش مجاهدين خلق به انتشار فايل صوتي آقاي منتظري در باره اعدام شدگان سال 1367 [ردود أفعال مجاهدي خلق حول التسجيل الصوتي لمنتظري حول إعدامات 1988]، بالاترين، أغسطس 2016، تاريخ الاطلاع: 29 يونيو 2018، http://cutt.us/0ZymY
(42) انتشار فايل صوتى آيت‌الله منتظرى در مورد اعدام‌هاى سال 1367، مصدر سابق.
(43) به دستور وزارت اطلاعات فايل صوتى آيت الله منتظرى از سايت او حذف شد [حذف التسجيل الصوتي من موقع آية الله منتظري بأوامر من وزارة الأمن] صداى آمريكا، 10 أغسطس 2018، http://cutt.us/r0VKW
(44) حكم محكوميت أحمد منتظرى با وساطت يكى از مراجع وموافقت رهبر انقلاب تعليق شد [إلغاء الأحكام الصادرة بحق أحمد منتظري بعد توسط أحد مراجع التقليد وموافقة مرشد الثورة]، خبرگزارى فارس، 4 مارس 2017، تاريخ الاطلاع: 22، يونيو 2018، http://cutt.us/QYTFD
(45) Hadi ghaemi,The Islamic Judiciary, United States Institute Of Peace. 6 October 2010, http://cutt.us/2pMnr
(46) اتهامات بهزاد نبوى اعلام شد [الإعلان عن الاتهامات الموجهة لبهزاد نبوي]، دنياى اقتصاد، 2 نوفمبر 2009، تاريخ الاطلاع: 22 يونيو 2018، http://cutt.us/OSEgR
(47) چهارمين جلسه محاكمه شخصيتهاى سياسى ايران برگزار شد [إقامة الجلسة الرابعة لمحاكمة الشخصيات السياسية في إيران]، بي بي سي فارسي، 25 أغسطس 2009، تاريخ الاطلاع: 18 يونيو 2018، http://cutt.us/FQ2Wd
(48) نماينده مجلس: 100 چهره اصلاح‌طلب پس از انتخابات 88 محاكمه شدند [عضو بالبرلمان: محاكمة 100 إصلاحي بعد انتخابات 2009]، راديو فردا، 19 يوليو 2012، تاريخ الاطلاع: 17 يونيو 2018، http://cutt.us/GcUpt
(49) Hadi ghaemi, op.cit.
(50) وضعيت اعدام ها در سال 1388 [وضع الإعدامات في 2009]، بي بي سي فارسي، 16 مارس 2010، تاريخ الاطلاع: 17 يونيو 2018، http://cutt.us/091ct
(51) ابطحي: دروغ تقلب را گفتيم تا آشوب‌ها شكل بگيرد [كذبنا في ما يتعلق بالتزوير حتى تعمّ الفوضى] جام جم أونلاين، 2 أغسطس 2009، تاريخ الاطلاع: 5 مايو 2018، http://cutt.us/CZQcP
(52) نقش محمد خاتمى در فتنه [دور محمد خاتمي في الفتنة]، خبير أونلاين، 21 ديسمبر 2014، تاريخ الاطلاع 3 مايو 2018، \ http://cutt.us/oHFTw
(53) اعتماد ملى، دادگاه فعالان سياسى از نظر حقوقي چه ايراداتى داشت؟ [ما الانتقادات القانونية لموجهة إلى محاكمات النشطاء السياسيين]، 3 أغسطس 2009، تاريخ الاطلاع 3 مايو 2018، http://cutt.us/6LxoB
(54) Iran Human Rights، Revolutionary Courts Responsible for Majority of Executions 14 April 2017, http://cutt.us/akcL0
(55) سازمان حقوق بشر ايران، خلاصه گزارش سالانه اعدام در ايران در سال 2017 [خلاصة التقرير السنوي عن الإعدامات في إيران لعام 2017]، 13 مارس 2017، تاريخ الاطلاع 25 يونيو 2018، http://cutt.us/FmaXx
(56) انظر: خلاصه گزارش سالانه اعدام در ايران در سال 2016 http://cutt.us/Rs5Zb [خلاصة التقرير السنوي عن الإعدامات في إيران لعام 2016]، وخلاصه گزارش سالانه اعدام در ايران در سال 2017 [وخلاصة التقرير السنوي عن الإعدامات في إيران لعام 2017]، تاريخ الاطلاع: 22 يونيو 2018 ، http://cutt.us/Mf4zl
(57) منظمة العفو الدولية، إيران 2017/2018، تاريخ الاطلاع: 17 يونيو 2018، http://cutt.us/vkdnV
(58) مقام ارشد قضايى ايران، معترضان را تهديد به اعدام كرد [مسؤول قضائي رفيع يهدّد المحتجين بالإعدام]، 4 نوفمبر 2017،

تاريخ الاطلاع: 20 يونيو 2017، http://cutt.us/6jQ7q
(59) عباس زراعت، مصدر سبق ذكره، ص33.
(60) شاپور محمد حسيني، مصدر سابق.
(61) مهناز پراكند، نگاهی به وضعيت قوه قضائيه واحكام صادره از دادگاه های انقلاب [نظرة على وضع السلطة القضائية والمحاكمات الصادرة عن المحاكم الثورية]، 1 مايو 2012، تاريخ الاطلاع: 20 يونيو 2018، http://cutt.us/wWFaB.
(62) راديو آمريكا، دادگاههای انقلاب، 36 سال پس از پيروزی انقلاب [المحاكم الثورية، 36 عامًا بعد انتصار الثورة]، 17 فبراير 2015، تاريخ الاطلاع: 22 يونيو 2018، http://cutt.us/K71WK
(63) سازمان حقوق بشر ايران، برگزاری دادگاههای انقلاب ديگر موضوعيت ندارد [لا مبرّر لاستمرار عمل المحاكم الثورية]، 25 سبتمبر 2017، تاريخ الاطلاع: 21 يونيو 2018، http://cutt.us/Wtzl6
(64) شاپور محمد حسيني، مصدر سابق.
(65) دادگاه انقلاب رژيم كماكان جان می‌ستاند [المحاكم الثورية التابعة للنظام لا تزال تحصد الأرواح]، كوردستان ميديا، 16 أبريل 2017، تاريخ الاطلاع 22 يونيو 2018، http://cutt.us/bBH74
(66) Kasra Nazi, Jason Rezaian trial: What are Iran's Islamic Revolutionary Courts? 26 May 2015، http://cutt.us/CZXmk
(67) خاطرات تسخير كننده: اعدام كردها توسط جمهوري اسلامي در سال 1358، مركز اسناد حقوق بشر ايران، أغسطس 2011، تاريخ الاطلاع 5 يوليو 2018، http://cutt.us/6qkpa
(68) لاهيجی: فلسفه وجودی دادگاه‌های انقلاب سركوب است [فلسفة المحاكم الثورية تقوم على القمع]، سازمان حقوق بشر، 13 سبتمبر 2017، تاريخ الاطلاع: 22 يونيو 2018، http://cutt.us/sUWj8
(69) شعله سعدی، قاسم: قانون می‌تواند دادگاه انقلاب را منحل كند [القانون يستطيع أن يلغي محكمة الثورة] سازمان حقوق بشر، 8 سبتمبر 2017، تاريخ الاطلاع: 22 يونيو 2018، http://cutt.us/9Vxk1